

تقرير لجنة المراجعة للجمعية العامة عن العام المالي ٢٠٢٢ م

فبراير 2023م

تقرير لجنة المراجعة للجمعية العامة لشركة سابك للمغذيات الزراعية (عن العام ٢٠٢٢ م)

يسر لجنة المراجعة بشركة سابك للمغذيات الزراعية أن تقدم لمساهميها الكرام تقريرها السنوي عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م بشأن مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية في الشركة وهو أحد المسؤوليات الرئيسية المنوطة بمجلس الإدارة. وتتمثل أهداف لجنة المراجعة في مساعدة المجلس في الوفاء بهذه المسؤوليات وتقديم أي توصيات للمجلس من شأنها تعزيز النظام وتطويره بما يحقق أغراض الشركة ويحمي مصالح المساهمين بكفاءة عالية.

تؤدي لجنة المراجعة اختصاصاتها ومهامها وفقاً للائحة عملها المعتمدة من الجمعية العامة للشركة بما يتوافق مع المتطلبات النظامية، كما تمارس اللجنة مهامها في الإشراف على أداء إدارة المراجعة الداخلية ودراسة تقاريرها واعتماد خطة عملها والتأكد من سلامة وفاعلية تطبيق نظم الرقابة الداخلية ودراسة البيانات المالية الفصلية والسنوية، كما تقوم اللجنة بدراسة السياسات المحاسبية المتبعة لدى الشركة، ورفع التوصيات لمجلس الإدارة بترشيح مراجعي حسابات الشركة.

كما تقوم لجنة المراجعة برفع توصياتها إلى مجلس الإدارة في المسائل التي ترى الحاجة إلى ضرورة التوصية بها، وتتلقى المساعدة المستمرة من قبل مجلس الإدارة لتمكينها وتحسين أداء أعمالها ومهامها.

وفي إطار تقارير الجهات الرقابية، تتابع اللجنة اتخاذ الإدارة التنفيذية للإجراءات التصحيحية اللازمة حيال الملاحظات الواردة في هذه التقارير. وبالإضافة إلى ذلك فإن لجنة المراجعة تتلقى العديد من التقارير من الإدارة التنفيذية أو من المراجع الداخلي ومراجع الحسابات الخارجي والمتعلقة بتنفيذ ومراقبة الإدارة التنفيذية بالشركة للأنشطة الخاصة بأنظمة الرقابة الداخلية، كما يقوم مراجع الحسابات الخارجي والمراجع الداخلي بالشركة بالقيام بعمليات المراجعة من أجل إبداء الرأي حول فعالية أنظمة الرقابة الداخلية المعتمدة.

تجدر الإشارة إلى أنه لم يتبين للجنة المراجعة وجود مسائل ذات تأثير جوهري يمكن ذكرها في هذا التقرير وذلك من خلال ما تم تقديمه من الإدارة التنفيذية بالشركة ومن مراجع الحسابات الخارجي والمراجع الداخلي، وفي حدود المهام والمسؤوليات المشمولة في الخطة المعتمدة للمراجعة الداخلية، ومع ما تم مناقشته مع مراجع الحسابات الخارجي والإدارة التنفيذية حيال نتائج الأعمال الربع سنوية والسنوية.

وفي رأينا، كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م وبناءً على ما قدم من الإدارة التنفيذية وكذلك ما تضمنته تقارير مراجع الحسابات الخارجي والمراجع الداخلي الصادرة خلال العام، واستناداً على ذلك، لم يتبين وجود ملاحظات جوهريّة على نظام الرقابة الداخلية بما يؤثر على سلامة وعدالة القوائم المالية علماً بأن أي نظام رقابة داخلية لا يمكن أن يقدم تأكيدات مطلقة بل يقدم تأكيد بأنه لم يتضح للجنة وجود ضعف جوهري في أنظمة الرقابة الداخلية للشركة.